

مستوى التبادل التجاري والتنوع الاقتصادي للجزائر في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

The level of trade exchange and economic diversification in Algeria under the Greater Arab Free Trade Area agreement

موسي عبد القادر¹، رشاش عباسية²

¹ طالب دكتوراه، جامعة الجيلاي ليايس بسيدي بلعباس (الجزائر)، مخبر تسيير المؤسسات

moussiabdelkader22@gmail.com

² أستاذة التعليم العالي، جامعة الجيلاي ليايس بسيدي بلعباس (الجزائر)، مخبر النقود والمؤسسات المالية في

المغرب العربي MIFMArechach2004@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/12/22

تاريخ الاستلام: 2025/11/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم مستوى التنوع الاقتصادي الجزائري في ظل تكتل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من خلال تقييم التبادل التجاري للجزائر والمنطقة بما في ذلك الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد تمت الدراسة في مرحلتين وذلك قبل الانضمام إلى المنطقة منذ سنة 2000 وبعد الانضمام إليها من سنة 2009 إلى سنة 2024 بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت نتائج البحث وجود تحسن في حجم التبادل التجاري وارتفاع نسبي في مستوى التنوع الاقتصادي بعد الانضمام إلى منطقة GAFTA والتي أقدمت على خطوة مهمة نحو إدماج الجزائر في الاقتصاد الإقليمي ساعدها في الاستفادة من الترتيبات التفضيلية داخل الأسواق الإقليمية.

كلمات مفتاحية: منطقة عربية؛ تجارة؛ صادرات؛ قافتا؛ تنوع إقتصادي.

تصنيفات JEL: F1, R11, F13, F43, F02

Abstract:

This study aims to identify and evaluate the level of Algerian economic diversification within the framework of the Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) by assessing Algeria's trade with the region, including imports and exports outside the hydrocarbon sector. The study was conducted in two phases: before joining the area in 2000 and after joining, from 2009 to 2024,

using a descriptive-analytical approach. The research results showed an improvement in the volume of trade and a relative increase in the level of economic diversification after joining GAFTA, which took an important step towards integrating Algeria into the regional economy, helping it to benefit from preferential arrangements within regional markets.

Keywords: Arabic Region; commerce; exports; GAFTA ;Economic diversification

Jel Classification Codes: F02, F43, F13, R11, F1

1. مقدمة:

يعرف العالم اليوم بانفتاح اقتصادي وتحرير للتجارة ودمج للأسواق غير مسبوق أدى الى عولمة وتداول الإنتاج والمال، وتعتبر المناطق الحرة وهي أبسط شكل من مستويات التكتل وبوابة عبور للانخراط في مسار تداول الإنتاج ودعم الصادرات ومن تم تحقيق تنمية اقتصادية إيجابية. فالمناطق التجارية الحرة تتمتع بإعفاءات وامتيازات ضريبية وجمركية من خلال شروط التعامل والإجراءات التفضيلية لمنتوج الدول المشكلة للمنطقة الحرة والتي تؤدي إلى تطور اقتصاديات هاته الدول ومرونة الجهاز الإنتاجي وتحسين كفاءته من خلال تعريض الاقتصاد المحلي الى المنافسة الخارجية والذي يحقق نموا اقتصاديا في المستوى، كما تسعى الجزائر على غرار الكثير من الدول الى تحرير تجارتها الخارجية والدخول في اتفاقيات تجارية دولية من اجل زيادة صادراتها وتعزيزها.

تعتبر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى محاولة من الدول العربية لاستكمال مسعى التكامل في بيئة عالمية يسودها اقتصاد تكتلات وتحديات عالمية، فالجزائر حاليا تحاول تنويع اتجاهات تجارتها الخارجية فبعد أن كانت من الشمال فقط (الاتحاد الأوروبي)، اتجهت أفقيا صوب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجنوبا للمنطقة الافريقية محاولة منها اختراق الأسواق العربية والإفريقية وسعيا منها لتصريف المنتوجات والدفع بالصادرات ومن تم تحقيق التنمية الاقتصادية .

فبعد مرور أكثر من 15 سنة على انضمام الجزائر لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا. GAFTA) منذ سنة 2009 لا شك أن تقييم انعكاسات المنطقة على التجارة الخارجية الجزائرية بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة يظهر بعد عدة سنوات من التطبيق التام بالتعرف على اثار الدخول الى المنطقة وانعكاساتها سلبا أو إيجابا، وعليه يمكن طرح السؤال التالي:

1.1 إشكالية الدراسة:

ما هو مستوى التبادل التجاري والتنوع الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة قافتا؟

1.1.1 الأسئلة الفرعية:

أ- إلى أي مدى ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحسين أداء التجارة الخارجية الجزائرية ؟

ب- ما هو مستوى التنوع الاقتصادي للجزائر قبل وبعد الانضمام الى المنطقة ؟
ج - ما هي التحديات التي تواجه مستقبل التبادل التجاري والتنوع الاقتصادي للجزائر في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- 1- أدت اتفاقية منطقة GAFTA إلى توسع حجم التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية بشكل محدود بسبب ضعف تنوع الصادرات واعتمادها على المحروقات .
- 2- رغم انضمام الجزائر إلى منطقة قافتا، لا يزال التنوع الاقتصادي محدودا. إذ تظل المحروقات المصدر الرئيسي للإيرادات .
- 3- مستقبل التبادل التجاري وتحقيق التنوع الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة GAFTA مرهون بقدرتها على تحديد التحديات و تقليص المعوقات الهيكلية والاقتصادية، بما في ذلك ضعف التنافسية وتقلب أسعار النفط والتبعية للمحروقات .

3.1 أهداف الدراسة :

- تأصيل المفاهيم الأساسية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- التعرف على مستوى التجارة البينية والخارجية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (قافتا) .
- معرفة مستوى التجارة والتنوع الاقتصادي للجزائر قبل وبعد الانضمام اليها (منطقة GAFTA)
- الخروج بتوصيات لمعرفة ما إذا كان الانضمام الى المنطقة ايجابيا أو سلبيا وذلك من أجل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية مع قافتا وترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات للحد من الأزمات وتوفير الحماية في الظروف الاقتصادية و السياسية الراهنة، وتحسين التنافسية وتوسيع وتيسير القواعد التجارية والتشغيلية وتعميق الاندماج الاقتصادي مع الشركاء الإقليميين.

4.1 منهجية الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف والتأصيل النظري لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (قافتا.GAFTA)، ودراسة وتحليل مدى مساهمتها في تعزيز وتنمية التجارة بين الجزائر والمنطقة من خلال تقييم مستوى التنوع الاقتصادي بينهما باستخدام المنهج المقارن قبل انضمام الجزائر إلى منطقة قافتا من سنة 2000 إلى سنة 2008 وبعد الانضمام إليها من سنة 2009 إلى

سنة 2024. وذلك بواسطة مؤشر الصادرات خارج قطاع المحروقات ، مؤشري التنوع والتركز الاقتصاديين وكذا احصائيات قواعد البيانات الوطنية ، العربية والدولية.

5.1 الدراسات السابقة :

- دراسة دحماني هوارية ودربال عبدالقادر تحت عنوان أثار انضمام الجزائر إلى منطقة قافتا على التبادل التجاري مع الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم رقم 05 / 2017. حيث تمت الدراسة خلال الفترة (2009 – 2015) أين خلصت الدراسة إلى أن انضمام الجزائر إلى منطقة GAFTA كان له أثر ضعيف على التبادل التجاري مع دول المنطقة.

- دراسة قامت بها الأستاذة زيريبي نعيمة تحت عنوان التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الآفاق)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة جامعة معسكر العدد 08 / 2016. حيث أبرزت الدراسة التحديات التي تواجه التجارة في منطقة قافتا، وخلصت الى وجود العديد من العقبات أمام حركة التجارة العربية البينية واقتصار التبادل التجاري على عدد محدود من الشركاء التجاريين، واستفادة الجزائر من انضمامها إلى المنطقة بولوج منتجاتها خارج المحروقات إلى السوق العربية والرفع من فاتورة التصدير.

- دراسة قام بها حمشة عبد الحميد مجلة المقيزي للدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 06/العدد: 02 (2022) المركز الجامعي آفلو. حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم التجارة العربية البينية وتنافسية الصادرات في تطور ملحوظ رغم تباينها بين الدول.

الفجوة البحثية :

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) على التبادل التجاري للجزائر، إلا أن معظمها اقتصر على تحليل حجم المبادلات التجارية دون تقييم شامل لمستوى التنوع الاقتصادي. وبناءً على ذلك. تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال تقييم مستوى التبادل التجاري والتنوع الاقتصادي في مرحلتين: قبل الانضمام (2000-2008) وبعد الانضمام (2009-2024)، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص والمعوقات، بهدف تقديم توصيات لتعزيز تحرير التجارة الخارجية، تحسين التنافسية، وتوسيع اندماج الجزائر الاقتصادي مع الشركاء الإقليميين.

1. الإطار النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1.2 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

استجابة لقرار القاهرة عام 1996، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، والذي دخل حيز التنفيذ في عام 1998. تُعد هذه المنطقة إطارًا متعدد الأطراف بين الدول العربية يهدف إلى تحرير التجارة السلعية ذات المنشأ العربي خلال فترة زمنية محددة بـ 10 سنوات، وذلك وفق منهجية التفكيك التدريجي بنسبة 10% سنويًا، مع إلغاء كامل التعريفات الجمركية والقيود الكمية التي تعيق تدفق السلع داخل المنطقة (دربال و دحماني، سنة 2017)، ومع ذلك، يحتفظ كل عضو بجدوله التعريفي في التعاملات التجارية مع الأسواق الخارجية.

تشكل GAFTA خطوة أولى نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتستهدف:

- إزالة القيود التجارية التي تعيق انسيابية السلع والخدمات داخل المنطقة الحرة.
- تطوير المناطق الصناعية التصديرية لتعزيز الإنتاج الموجه للأسواق الخارجية.
- توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق الإقليمية للمنتجات ذات المنشأ العربي.
- تعزيز القدرة التنافسية لمواجهة السلع والخدمات المستوردة من خارج المنطقة.
- تقوية الموقف التفاوضي العربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى.
- التعاون في أوقات الأزمات وحماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. (سيور 2014،

1.3 الإطار القانوني والتشريعي لـ GAFTA :

تعتمد أي منظومة تجارية على إطار تنظيمي واضح، ومن هذا المنطلق، استندت GAFTA إلى مجموعة من الأحكام والقرارات التي صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، والتي تنقسم إلى:

أولاً: الأحكام العامة والموضوعية

وفقاً لأحكام المادتين الثانية والسادسة من الاتفاقية:

- ✓ تحرير شامل لبعض السلع والخدمات العربية من أي قيود أو رسوم جمركية.
- ✓ التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم على بعض المنتجات وفق جدول زمني محدد.
- ✓ حماية تنافسية السلع والخدمات العربية من الإغراق والمنافسة غير العادلة للمنتجات الأجنبية البديلة.
- ✓ تقديم تسهيلات مالية لتيسير عمليات الدفع الناشئة عن التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

- ✓ اعتماد مبدأ التجارة المباشرة لضمان عدم إعادة تصدير المنتجات عبر طرف ثالث.
- ✓ تحقيق توزيع عادل للمكاسب والتكاليف الناجمة عن تنفيذ الاتفاقية.
- ✓ كما نصت المادة 6 على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية سواء كانت خامة أو محولة، بالإضافة إلى المواد الأولية المصنعة في الدول العربية، من أي رسوم أو قيود تجارية. بينما حددت المادة 7 آلية التفاوض التدريجي حول التخفيض الجمركي، بحيث يتم إلغاؤه كليًا بعد موافقة المجلس العربي، مع تحديد مدة زمنية لاستكمال هذه الإصلاحات.
- ✓ أحكام المادة 8 وآلية فرض الرسوم الجمركية
- ✓ تنص المادة 8 على إجراء مفاوضات بين الدول الأعضاء لتحديد حد أدنى من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من خارج المنطقة، وذلك بموجب قرار صادر عن المجلس الاقتصادي العربي. كما تتضمن المادة آلية لزيادة الرسوم تدريجيًا بالتشاور مع الدول الأعضاء، إضافة إلى إجراءات لمواجهة حالات الإغراق التي قد تضر بالمنتجات المحلية للدول العربية. (فاطمة، تواتي بن علي، 2014/2013)

ثانياً: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

حيث بدأ تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع عام 1998، وذلك عبر تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، التي تم إقرارها عام 1981. وقد صادقت عليها 19 دولة عربية، فيما لم تنضم كل من جيبوتي، جزر القمر، والصومال.

حددت الاتفاقية شرطين أساسيين لعضوية الدول في منطقة: **GAFTA**

- المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، حيث وافقت عليها 19 دولة.
- الالتزام بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، الذي صادقت عليه 18 دولة، مع استثناء موريتانيا التي لم تطبق البرنامج.

وقد تم تصميم هذا البرنامج لمراعاة احتياجات الدول العربية المختلفة، مع ضمان التوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية (WTO) وبموجب هذا التفعيل، التزمت الدول الأعضاء باستكمال إنشاء المنطقة الحرة خلال عشر سنوات، بدءًا من 1 يناير 1981. (الصادق، حاجي، 2019)

3. التجارة الخارجية الجزائرية في إطار GAFTA

1.3 أداء التجارة العربية البينية

صادقت الجزائر على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223 بتاريخ 03 08 2004، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للجزائر في 1 يناير 2009 (وزارة التجارة وترقية الصادرات)

وفي هذا السياق، تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 31 ديسمبر 2008، بعد التزام رسمي من الحكومة الجزائرية بتنفيذ البرنامج التنفيذي. ونتيجة لذلك، بدأت التبادلات التجارية الجزائرية مع الدول العربية تستفيد من الإعفاءات الجمركية اعتبارًا من 1 يناير 2009.

وقد تم إنشاء لجنة التقييم والمتابعة على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لمراقبة سير العمل في المنطقة الحرة. وسيتم في هذه الدراسة تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية ضمن GAFTA، من خلال قياس حجم التبادل التجاري ومؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري المرتبط بالتعاملات التجارية داخل المنطقة.

2.3 التأثيرات العالمية على التجارة العربية البينية:

لم تكن التجارة العربية البينية بمنأى عن المتغيرات الاقتصادية العالمية، خصوصًا مع أزمة كوفيد-19، حيث أدت الإجراءات الاحترازية الهادفة إلى الحد من انتشار الوباء إلى عرقلة التدفقات التجارية داخل المنطقة، مما أثر سلبًا على حجم التجارة بين الدول الأعضاء.

شهدت التجارة العربية البينية تراجعًا ملحوظًا بنسبة 16.3% خلال عام 2020، حيث انخفضت قيمتها إلى حوالي 94 مليار دولار مقارنة بـ 112.3 مليار دولار في عام 2019، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة، والذي أدى إلى انخفاض الطلب على الطاقة.

وتشكل تجارة النفط حوالي 13.2% من إجمالي التبادل التجاري العربي، تليها السلع الصناعية ثم السلع الزراعية. كما تأثرت تجارة الخدمات البينية بشكل كبير جراء الأزمة الصحية، حيث سجلت انخفاضًا بنسبة 28.8%، خاصة في قطاع النقل البحري، الجوي، البري، والسياحة. أما عن أداء الدول العربية فرادى فقد انخفضت خلال 2020 قيمة الصادرات البينية في 18 دولة بنسب تراوحت بين 3.78% في ليبيا وحوالي 3% بالأردن، بينما ارتفعت الصادرات البينية في 3 دول عربية.

(صندوق النقد العربي، 2021).

4. مفهوم التنوع الاقتصادي

1.4 تعريف التنوع الاقتصادي : بمفهومه البسيط عدم الرهان على حصان واحد أي عدم الاعتماد على خيار واحد أو الاستثمار في مصدر واحد. ويُعرّف التنوع الاقتصادي بأنه:

1. "عملية الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد متنوع يشمل قطاعات مختلفة مثل التصنيع والخدمات، بهدف تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام" (John Weiss, 2010)

2. "استراتيجية لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال تطوير قطاعات اقتصادية جديدة، مما يعزز القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الموارد."

(Auty 2018)

3. " العملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعًا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها. وانهاج السياسات المعتمدة للرفع من الصادرات، وإدخال منتجات جديدة إلى محفظتها، أو اقتحام أسواق جغرافية جديدة. فكلما النوعين يعملان على دفع النمو الاقتصادي، وخلق بيئة مواتية للاستثمار الإنتاجي، والحد من التقلبات الاقتصادية الكلية في الأمد القريب.. (Esanov2012,p4)

2.4 مؤشرات :

تم الاعتماد على مؤشر التنوع الاقتصادي لهيرشمان - هيرفيندال **Hirschman Herfindahl Index** خلال الدراسة لقياس درجة تنوع الأنشطة الاقتصادية ومؤشر **Hirschman Concentration Index** لقياس درجة التركيز في التجارة الخارجية. ومؤشر الصادرات خارج قطاع المحروقات.

❖ **مؤشر هيرفيندال - هيرشمان لقياس التنوع الاقتصادي:** ويعتبر من أهم مؤشرات لقياس التنوع الاقتصادي وهو مؤشر يقيس بناءً على مؤشرات الإقتصادية وهي كما يلي : الناتج الداخلي الخام الصادرات ، مستوى التشغيل وأستخدم هذا المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) لمعرفة التنوع في مؤشر التقدير والذي استخرج من قاموس بالغراف الجديد للاقتصاد "The New Palgrave Dictionary of Economics" نُشر أول مرة في 1987 وتم تحديثه في 2016، حيث يناقش المؤشر واستخداماته في تقييم تركيز السوق والاقتصاديات. الصفحات 1-2.

الصيغة الرياضية للمؤشر هي كما يلي: (نبيلة، 2017، الصفحات 180-194)

$$HH = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{x_i}{x}\right) - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

- حيث N : عدد النشاطات (عدد القطاعات في المجال)

i . في القطاع GDP : قيمة المتغير في النشاط:Xi.

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

- وتكون قيمة معامل مؤشر هيرفنдал - هير شمان محصورة بين 0 و 1 $0 \leq H.H \leq 1$

ففي حالة:

- $H.H = 0$: الاقتصاد هو في حالة تنوع بشكل تام و كامل،

- $H.H = 1$: الاقتصاد هو أحادي وغير متنوع بشكل تام و كامل.

كلما اقترب هذا المؤشر إلى درجة (1) هذا يدل على ضعف في التنوع الاقتصادي ، وفي حالة اقتراب هذا المؤشر من (0) يدل هذا على وجود التنوع الاقتصادي في الاقتصاد.

وفيما يلي الجدول 01 :

تم تقسيم الجدول 01 إلى مرحلتين زمنية تمثلت الأولى منهما في مرحلة ما قبل انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من سنة 2000 إلى سنة 2008 ، أما الثانية فكانت بعد انضمام الجزائر إلى المنطقة من يناير 2009 إلى سنة 2024 وذلك لمعرفة مستوى التجارة البينية بينهما و مدى تأثير هاته الاتفاقية على التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الفرق بين متوسط قيمة التجارة البينية للجزائر مع المنطقة بين الفترتين .

عرفت التجارة البينية للجزائر مع المنطقة تحسنا ملحوظا خلال فترة انضمامها من سنة 2009 إلى سنة 2024 بقيمة 5,1 مليار دولار بالمقارنة مع فترة ما قبل الانضمام من سنة 2000 إلى سنة 2008 ب 3,28 مليار دولار .

الجدول 01: معدل التغير لمتوسط التجارة البينية الجزائرية مع منطقة قافتا بين الفترتين ماقبل وبعد انضمام الجزائر:

الفترات الزمنية متوسط القيم التجارية البينية	من سنة 2000 إلى 2008	من سنة 2009 إلى 2024	معدل التغير بين الفترتين بالنسبة المئوية %
متوسط قيمة الصادرات البينية الجزائرية مع المنطقة	2,91	5	71,82
متوسط قيمة الواردات البينية الجزائرية مع المنطقة	3,65	5,2	42,46
متوسط قيمة التجارة البينية للجزائر مع المنطقة	3,28	5,1	55,48

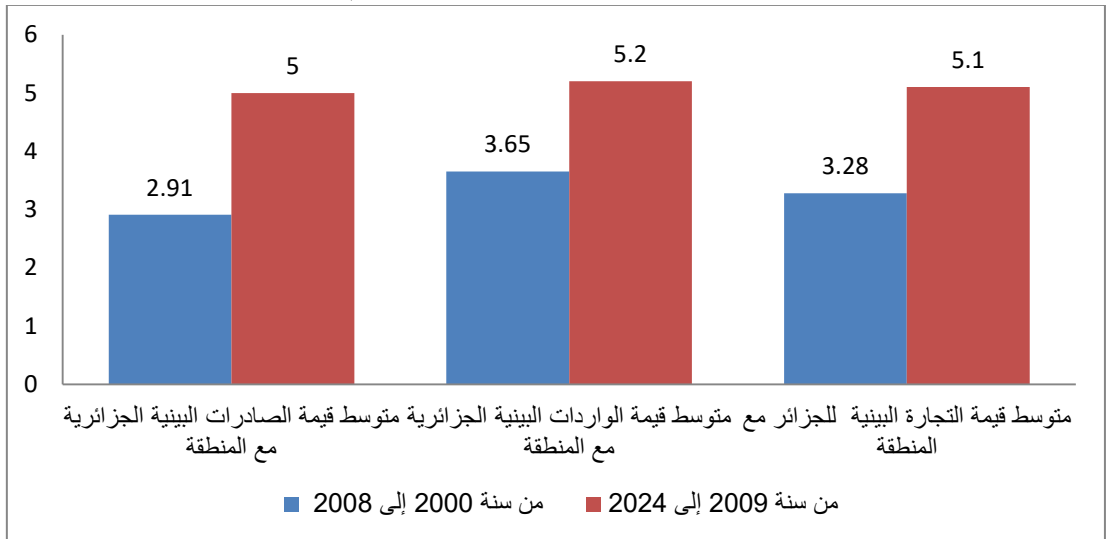
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على عدة أعداد من التقرير الاقتصادي العربي

الموحد 2000 - 2024.

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports>

وهو ما يظهر لنا جليا في الشكل 01:

الشكل 01: تطور التجارة البينية الجزائرية قبل وبعد فترة الانضمام إلى قافتا (مقارنة)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 01

أظهرت بيانات الشكل 01 أن متوسط قيم الصادرات الجزائرية قد بلغ 2,91 مليار دولار قبل انضمامها إلى المنطقة ليصل إلى 5 مليار دولار بعد الانضمام بمعدل تغير 71,82 % ، وهذا ما يدل على تحسين الجزائر من صادراتها البينية مع المنطقة و التوجه نحو حضور المنتجات الجزائرية في أسواق المنطقة.

في حين ارتفعت الواردات البينية الجزائرية مع المنطقة بمعدل تغير بلغ 42,46 % بقيمة 5,2 مليار دولار خلال فترة الانضمام مقابل 3,65 مليار دولار في فترة ما قبل الانضمام. وذلك بنسبة ارتفاع أقل من الصادرات مما يدل على تحسن نسبي في ميزان التجارة البينية لصالح الجزائر وهذا ما يشير إلى زيادة الاعتماد على المنتجات المحلية مقارنة بالفترة السابقة .

تعكس نتائج نسب التغير الموجبة للتجارة الجزائرية البينية الإجمالية مع المنطقة بين الفترتين تعزيز الروابط التجارية الجزائرية داخا المنطقة ككل. حيث أن هذه الزيادة متناسبة مع تحسن كل من الصادرات و الواردات وهذا ما يشير إلى ديناميكية تجارية أكثر نشاطا بعد سنة 2009 (فترة ما بعد الانضمام) .

تعتبر الصادرات خارج قطاع المحروقات أحد المؤشرات الأساسية لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الدول الريعية ، فهي تشير إلى القيمة المضافة خارج القطاعات الاستخراجية . حيث أنه بارتفاع حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة إلى إجمالي الصادرات تتراجع التبعية لعائدات النفط والغاز و تتوسع القاعدة الانتاجية.

الجدول 02 : تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى الصادرات الإجمالية خلال مرحلة الانضمام.

الصادرات الصادرات الإجمالية قطاع المحروقات إلى	الصادرات خارج قطاع المحروقات	الصادرات الإجمالية	الصادرات الصادرات الإجمالية قطاع المحروقات إلى
2009	766	45 186	1,7
2010	967	57 091	1,7
2011	1 227	72 888	1,7
2012	1 153	71 736	1,6
2013	1 050	64 713	1,6
2014	1 634	59 996	2,7
2015	1 485	34 566	4,3
2016	1 391	29 310	4,7
2017	1 367	34 569	4,0
2018	2 218	41 113	5,4
2019	2 068	34 994	5,9
2020	1 916	21 932	8,7
2021	4 578	38 636	11,8
2022	5 978	65 716	9,1
2023	5 058	55 554	9,1
2024	3 835	49 066	7,8

المصدر: التقارير السنوية الصادر من بنك الجزائر 2000 - 2024

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

تشير البيانات الاحصائية للجدول 02 خلال الفترة 2009 – 2024 أن الصادرات الإجمالية عرفت تذبذبا ملحوظا نتيجة تقلب أسعار النفط في الأسواق الدولية، في حين اتسمت الصادرات خارج قطاع المحروقات باتجاه تصاعدي تدريجي. حيث وصلت قيمتها حوالي 766 مليون دولار سنة 2009 ، واستقرت نسبيا إلى غاية 2014، لتبدأ مرحلة نمو متسارع من سنة 2015 متجاوزة 5 مليار دولار سنة

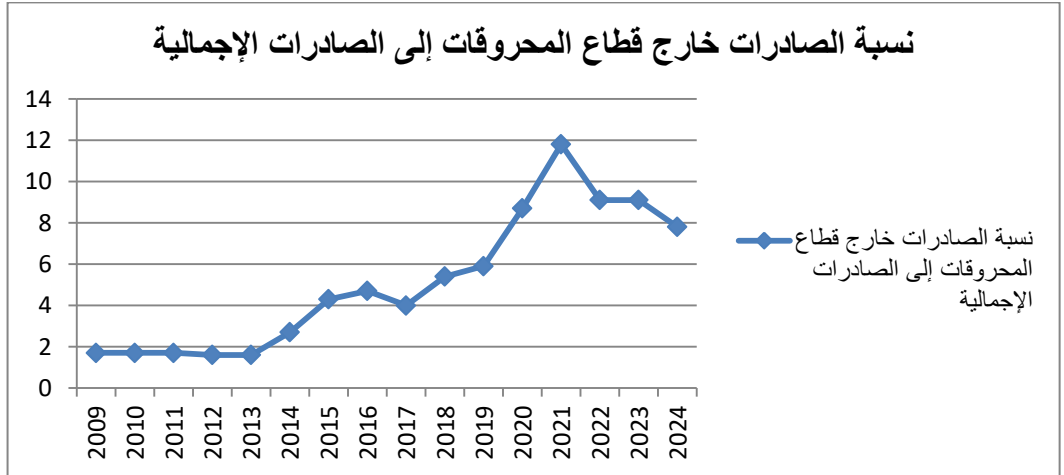
2022، ما أدى إلى نسبة الصادرات الغير نفطية من 1,7 % سنة 2009 إلى 9,1 % سنة 2022، وهذا ما يعد مؤشرا على بداية تحول هيكلي في لبنية التصديرية للاقتصاد الجزائري.

يعكس التطور الإيجابي منذ سنة 2015 تأثير الإصلاحات الاقتصادية الجزئية التي اعتمدها الجزائر لدعم الصادرات الصناعية والزراعية، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية، المواد الكيميائية، والمنتجات الشبه مصنعة. حيث ساهمت سياسات دعم الاستثمار المحلي، وبرامج تشجيع المؤسسات الصغيرة، في تعزيز القدرة الانتاجية الوطنية وتوسيع طاقاتها التصديرية نحو الأسواق الإقليمية. ففي نفس الفترة تضاعفت قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بأكثر من أربع مرات، ما يوحي بداية تحول بنيوي في السياسة التجارية والاقتصادية.

كما يعزى التحسن الملحوظ خلال 2021 – 2022 إلى تحسن الطلب الخارجي بعد جائحة كوفيد-19 وارتفاع أسعار بعض المواد الأولية خارج المحروقات (الحديد، الأسمدة والصناعات الغذائية) .

إلا أن التراجع المسجل سنة 2024 (انخفاض النسبة من 9,1 % إلى 7,8 %) قد يفسر بارتفاع الصادرات النفطية مجددا في ظل تحسن الأسعار ، ما أدى نسبيا إلى خفض الوزن النسبي للصادرات غير النفطية رغم استقرار قيمتها الحقيقية.

الشكل 02 : منحى الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى الصادرات الإجمالية خلال مرحلة الانضمام.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 02

نلاحظ من الشكل استقرار النسبة عند مستوى منخفض لا يتجاوز 2 % ، ما يعكس استمرار الهيمنة المطلقة لقطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية .

ابتداء من سنة 2014، بدأت النسبة في الارتفاع التدريجي لتصل إلى نحو 4-5 % خلال الفترة 2015 – 2018، وهو ما يتزامن مع تبني الجزائر لسياسات موجهة لتنويع قاعدة صادراتها عقب تراجع أسعار النفط العالمية في 2014، حيث شهدت تلك الفترة جهودا لزيادة الصادرات الصناعية والغذائية نحو الأسواق العربية في إطار اتفاقية منطقة GAFTA .

ويرجع هذا التحسن النسبي إلى أيضا إلى تنامي المبادلات التجارية مع دول الجوار العربي وتحسن البنية التحتية اللوجستية.

أما خلال الفترة 2019 – 2021 ، فقد سجلت النسبة قفزة نوعية، حيث ارتفعت من حوالي 6 % في 2019 إلى قرابة 12 % في 2021 . ويعزى هذا الارتفاع إلى توسع الصادرات الصناعية والزراعية والتحويلة نحو دول المنطقة ، إضافة إلى سياسات الحكومة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أما بعد سنة 2021 ظهر تراجع طفيف في النسبة سنتي 2023 – 2024، ومرد ذلك إلى عودة ارتفاع أسعار النفط وازدياد حجم الصادرات الطاقوية، ما أدى إلى الانخفاض النسبي للصادرات غير النفطية . ولا يعكس ذلك بالضرورة ضعف أداء الصادرات خارج قطاع المحروقات وإنما نتيجة تقلبات السوق العالمية للمحروقات.

فعموما تشير البيانات أن منطقة قافتا ساهمت بشكل واضح في رفع مستوى المبادلات التجارية الجزائرية وتنويعها، إذ تضاعفت نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بحوالي أربع مرات بين سنة 2009 و2021 . ورغم التذبذبات المسجلة سنة 2022، فإن الاتجاه العام يدل على أن الجزائر بدأت تقترب تدريجيا من نموذج اقتصادي أكثر تنوعا .

تطور مؤشري التنوع والتركيز السلعي في الصادرات الجزائرية قبل وبعد الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى :

يعد هذين المؤشرين أحد الأدوات الأساسية في التحليل الاقتصادي، فبالاعتماد على معطيات الجدول خلال الفترتين يمكن تقييم مستوى التنوع الاقتصادي ورصد مسار الهيكل التصديري الجزائري في ظل منطقة GAFTA ، وحسب منهجية هيرشمان- هيرفاندال تشير القيم المرتفعة للتركز إلى ضعف التنوع، ويبدل انخفاضها على تحسن درجة التنوع (تناسب عكسي) (world, bank، 2023)

الجدول 03: مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر إلى منطقة قافتا في فترة ما قبل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة التنوع السلعي	0.834	0.821	0.836	0.819	0.829	0.814	0.803	0.804	0.764
القيمة التركيز السلعي	0.515	0.502	0.520	0.541	0.586	0.588	0.602	0.598	0.580
عدد السلع المصدرة	101	85	101	105	110	108	108	121	119

الانضمام بين سنتي (2000 و 2008) :

المصدر: بناء على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اونكتاد

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

تظهر بيانات الجدول رقم 03 خلال الفترة (2000-2007) إلى أن قيمة التنوع السلعي تراوحت بين 0,746 و 0,834، أي بمتوسط 0,814 وهي قيم مرتفعة نسبيا تشير إلى مستوى متوسط من التنوع في هيكل الصادرات الجزائرية رغم استمرار هيمنة قطاع المحروقات. أما في المقابل فقد أظهر مؤشر التركيز السلعي بين (0,502 – 0,834) تركيز عال نسبيا. ما يدل على أن الصادرات الجزائرية كانت تعتمد على عدد محدود من السلع ذات الوزن الكبير في صادراتها الإجمالية. أما السلع المصدرة فقد ارتفع عددها من 85 سنة 2001 إلى 121 سنة 2007، وهذا ما يدل على محاولات محدودة لترقية الصادرات.

وعموما فقد أبرزت هذه الفترة ضعفا في البنية الإنتاجية غير النفطية، وصعوبة تنوع صادرات الجزائر بشكل فعال، ومرد ذلك إلى القيود الهيكلية في الصناعة التحويلية ومحدودية الاندماج التجاري الإقليمي.

أظهرت هذه النتائج أن الجزائر كانت في مرحلة " ما قبل الاندماج " معتمدة عموما على الصادرات الأولية بما في ذلك النفطية منها. مع تركيز مرتفع يعكس هشاشة التنوع القطاعي.

الجدول 04: مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر إلى منطقة قافتا في فترة ما بعد

الانضمام بين سنتي (2009 و 2024) :

السنوات	قيمة التركيز السلعي	قيمة التنوع السلعي	عدد السلع المصدرة
2009	0.554	0.794	106
2010	0.523	0.784	108
2011	0.538	0.720	98

98	0.726	0.540	2012
95	0.734	0.541	2013
99	0.746	0.485	2014
91	0.783	0.485	2015
93	0.814	0.489	2016
108	0.791	0.480	2017
122	0.807	0.478	2018
125	0.806	0.480	2019
121	0.829	0.458	2020
118	0.815	0.477	2021
123	0.778	0.504	2022
141	0.793	0.476	2023
134	0.800	0.479	2024

المصدر: بناء على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اونكتاد

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، أظهرت نتائج الجدول 04 تحسن تدريجي في مؤشرات التنوع الاقتصادي، فقد ارتفع مؤشر التنوع السلعي إلى قيم تتراوح بين 0,720 و 0,829، بمتوسط 0,785 وهذا ما يدل على تحسن طفيف في نسب المؤشر ومنه توسع نسبي في قاعدة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، بينما تراجع مؤشر التركيز السلعي إلى نطاق - 0,55 - 0,47، بمتوسط 0,505 ما يدل على انخفاض مستوى التركيز مما يعني تراجع في الاعتماد على فئة محدودة من السلع، وبداية تحول في البنية التصديرية. أما عدد السلع المصدرة، فقد بلغ 141 سنة 2023 و 134 سلعة سنة 2024 وهو ما يدل على وجود تحسن في التنوع الاقتصادي، مما يعكس أثرا إيجابيا لسياسات الانفتاح الإقليمي للجزائر التي رافقت الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. والتي أسهمت في خفض الحواجز الجمركية، وتحسين النفاذ إلى الأسواق العربية، وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير نحو المنطقة.

الجدول 05: التحليل المقارن لمؤشرات التنوع والتركيز بين الفترتين : قبل وبعد الانضمام إلى قافتا

المؤشر	قبل الانضمام (2008-2000)	بعد الانضمام (2009-2024)	التغير النسبي
متوسط قيمة التنوع السلي	0,814	0,785	انخفاض نحو 3,6 % استقرار مع تحسن طفيف
متوسط قيمة التركيز السلي	0,559	0,505	تراجع نحو 9,7% (تحسن)
متوسط عدد السلع المصدرة	106	114	زيادة ب 7,5% توسع واضح

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين 03-04.

أظهرت نتائج المقارنة بين فترتي الانضمام إلى منطقة GAFTA أن متوسط نسب مؤشر التنوع السلي خلال مرحلة ما قبل الانضمام بلغ حوالي 0,814، في حين بلغ خلال فترة الانضمام 0,785، أي بانخفاض طفيف قدره نحو 3,6 %، ما يشير إلى أن التنوع ظل شبه مستقر رغم تطور المبادلات التجارية. في المقابل عرف مؤشر التركيز السلي تحسنا ملموسا، حيث تراجع من 0,559 إلى 0,505، أي بانخفاض قدره حوالي 9,7 %، ويمثل بذلك بداية لإعادة هيكلة القاعدة التصديرية في اتجاه تنوع أوسع للمنتجات. كما تزامن ذلك مع ارتفاع متوسط لعدد السلع من 106 قبل الانضمام إلى 114 سلعة بعده. وهو ما يعكس اتساع القاعدة التصديرية الجزائرية نحو أسواق عربية جديدة.

فعموما :

تشير مؤشرات الدراسة إلى أن انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كان له أثر إيجابي نسبي في تقليص التركيز السلي وتحفيز تدفق السلع غير النفطية نحو الأسواق العربية، ولو بوتيرة بطيئة. فإن تخفيض الحواجز الجمركية في إطار المنطقة أسهم في تعزيز جاذبية الأسواق الإقليمية أمام المنتجات الجزائرية، خاصة تلك ذات القيمة المضافة المتوسطة. كما أن التحسن المسجل في التنوع الجزئي للصادرات يعود إلى توسع صادرات الصناعات الغذائية ومواد البناء نحو دول عربية، وهو ما انعكس على خفض معامل التركيز الكلي. كما شكلت المنطقة نقطة فعالة لتشجيع الاندماج الصناعي وتعزيز التجارة الإقليمية، وهو ما نتج عنه تحسين في المؤشرات التجارية والاقتصادية للجزائر تدريجيا.

5. الخاتمة:

حسب الدراسات الاقتصادية السابقة يمكن القول أن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مثلت رافعة أساسية لتعزيز التكامل التجاري العربي، و استنادا إلى ما خلصت إليه الدراسة فهي تعتبر دعامة مهمة لمسار التنوع الاقتصادي الجزائري، وتعزيز التبادل التجاري البيئي و الخارجي، حيث ساهمت في كبح الاعتماد المفرط عل النفط والغاز، وساعدت الجزائر على توسيع قاعدة صادراتها و تحسين تنافسيتها الإقليمية، رغم استمرار التحديات و المعوقات بما في ذلك هيمنة قطاع المحروقات والشراكة الأوروبيةمتوسطة للدول الأعضاء في المنطقة وغياب قواعد المنشأ التفضيلية. وبذلك تبرز هذه التجربة كدليل على أن التكتل أو الاندماج الاقليمي العربي يمكن أن يكون أداة فعالة لتحقيق تنوع اقتصادي مستدام ما إن تم دعمه بإصلاحات هيكلية في بيئة الإنتاج والاستثمار من خلال آليات وسياسات دبلوماسية اقتصادية رفيعة المستوى.

1.5 نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة في هذه الورقة البحثية إل النتائج التالية :

- ❖ انضمام الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كان له الاثر الإيجابي، حيث ساهمت في تعزيز ورفع مستوى التبادل التجاري الذي ظهر جليا من خلال الدراسة في الفارق الموجب طوال فترة الانضمام.
- ❖ ساهمت منطقة قافتا بشكل واضح في رفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات ومنه تحسين درجة التنوع الاقتصادي، رغم التحديات والعقبات التي واجهتها. الأمر الذي يعكس بداية تحول في الهيكل الاقتصادي نحو التنوع المستدام.
- ❖ أسهم الانضمام إلى GAFTA في توسيع قاعدة الصادرات الجزائرية نحو أسواق عربية جديدة، مما انعكس إيجابيًا على مستوى التنوع الاقتصادي.
- ❖ ساعدت السياسات المصاحبة للانفتاح الإقليمي في خفض الحواجز الجمركية وتحسين النفاذ إلى الأسواق العربية، وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير.
- ❖ قبل الانضمام (2000-2008)، كانت الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على الصادرات الأولية، بما فيها النفطية، مع تركيز مرتفع يعكس هشاشة التنوع القطاعي.
- ❖ خلال فترة الانضمام (2009-2024)، لوحظ اتجاه نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا، رغم أن ارتفاع الصادرات النفطية في بعض الفترات أدى نسبيًا إلى تراجع الوزن النسبي للصادرات غير النفطية مع ثبات قيمتها الحقيقية.

- ❖ التجارة البينية مع المنطقة تحسنت بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت قيمة المبادلات التجارية من 3,28 مليار دولار قبل الانضمام إلى 5,1 مليار دولار بعد الانضمام.
- ❖ النتائج تعكس تحسناً نسبياً في الأداء الاقتصادي للجزائر، مع استفادة ملموسة من الترتيبات التفضيلية داخل الأسواق الإقليمية، رغم وجود تحديات ومعوقات تؤثر على الاستدامة والتنافسية.

2.5 التوصيات :

- ✓ تبسيط قواعد المنشأ داخل اتفاقية GAFTA وتعميم إرشادات واضحة للمصدرين ؛
- ✓ خطة وطنية لتطوير البنى اللوجستية (موانئ، طرق، فضاءات صناعية لوجستية) مع إشراك القطاع العام والخاص؛
- ✓ سياسات داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: حزمة خدمات تصدير متكاملة (استشارات، تمويل لوجستيك ومشاركة في المعارض)؛
- ✓ حوافز استثمارية موجهة لسلاسل القيمة الإقليمية (قطاعية ومكانية) كالحوافز الضريبية و المناطق الصناعية ؛
- ✓ بناء قدرة تصديرية : برامج تدريب مهني، دعم الجودة والمعايير (ISO/SPS)؛
- ✓ تنويع الأسواق : باستخدام استراتيجيات دبلوماسية وتجارية نحو إفريقيا وآسيا (الاستفادة من AFCFTA و GAFTA معا) ؛
- ✓ تسريع إصلاحات تسهيل التجارة – نافذة جمركية واحدة (Single Window) باستخدام منصة رقمية لإحصاءات التصدير المتقدمة ومراقبة الأثر (Data dashboard)؛

قائمة المصادر والمراجع

- 1.الصادق، حاجي. (2019). مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية (صفحة ص351). الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
20182. Auty. تأليف Richard M. Auty. The Rent Curse: Natural Resources, Policy Choice, and Economic Development.
- 2012,p43. Esanov2012. (بلا تاريخ). Economic diversification: Dynamics, Determinants and Policy, .4 , Revenue watch Institue. Implications
20104. john Weiss, تأليف The Economics of Industrial Development.
- 5.world, bank (2023). World Development Indicators: Economic Diversification and Export .Washington, D.C.: The World Bank Group. (Hirschman Index—Concentration Index (Herfindahl
- 6.صندوق النقد العربي. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.: الدائرة الاقتصادية.
- 7.عبد القادر دربال، و الهوارية دحماني. (سنة 2017). اثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد5، ص181.
- 8.فاطمة، تواتي بن علي. (2014/2013). الاندماج الاقتصادي و استراتيجية الامن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية و الدولية. تأليف أطروحة دكتوراه. الشلف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي.
- 9.فراس سيور. (2014). قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، 481.
- 10.لؤي نبيلة. (2017). التنوع الاقتصادي و التمويل المستدام في الدول النفطية "دراسة حالة الجزائر". العدد 03، الصفحات 180-194.
- 11.منطقة التبادل الحر وزارة التجارة وترقية الصادرات. (بلا تاريخ). منطقة التبادل العربي الحر. تم الاسترداد من خلية الاصغاء لوزارة التجارة: WWW.COMMERCE.GOV.DZ
12. World Bank. (2023). World Development Indicators: Economic Diversification and,Export [https://data.worldbank.org/:.Concentration Index \(Herfindahl—Hirschman Index\).Washington, D.C](https://data.worldbank.org/:.Concentration Index (Herfindahl—Hirschman Index).Washington, D.C)